الفصل التاسع
بل.. الجمهورية الثالثة!

حول المقولتين الفاسدتين: الـ 60 سنة الأخيرة ـ نحو الجمهورية الثانية

(تلخيص الحملة منذ 2011 ضد الناصرية.. وخلاصة الرد على أباطيل أصحابها)

«ناصر كان في قلب ميدان الثورة أيضًا، لا أتحدث عن الذين رأيتهم يحملون صورته هناك في تلك الأيام، لكنه كان حاضرًا بقوة في نداء الثورة: العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية وحرية الوطن».

«لا يوجد تطابق بين ما حدث في ثورتي يوليو ويناير، لكن الدافع كان واحدًا مع اختلاف الظروف، وهو الثأر لكرامة وطن ضيعه حكامه، وكرامة مواطنين دفع بهم هؤلاء الحكام إلى الفقر المهين وأهدرت آدميتهم».

«ثورة يوليو يجب أن نفخر وأن نحتفل بها رغم كل عثراتها، فما من ثورة تستمر دون عثرات في الطريق، وثورة يوليو مع ثورة عرابي وثورة 1919 وثورة يناير 2011 من لحظات تاريخنا المجيدة.. الرحمة والمجد والخلود لشهداء كل ثوراتنا وكل شهداء مصر على مر تاريخها الحافل بنبل التضحية».

بهاء طاهر[56]

(56) من كتابه «أيام الأمل والحيرة» (عن دار دوّن. 2012)

مقولتان فاسدتان:

على كل مخلص للوطنية المصرية ـ حتى وإن لم يكن منتميًا للرؤية الناصرية ـ أن يقوم بمواجهة كل مقولة منهما وتفنيدها وفضحها؛ لأن ذلك حق الشعب المصري وكفاحه، قبل أي تيار أو قائد أو انتماء أيديولجي.

المقولة الفاسدة الأولى، يلوك أصحابها عبارة: (الستين سنة الأخيرة)!.

كما لو أن كل هذه العقود تشبه بعضها بعضًا، ويضعها أصحاب ترديد المقولة في «حقبة، أو حقيبة واحدة»!... منذ (قيام ثورة 1952)، إلى (قيام ثورة 2011).

أما **المقولة الفاسدة الثانية**، فهي ترديد عبارة: (لنبدأ الآن الجمهورية الثانية)!.

وهي تأكيد لنفس المعنى المهترئ، بصيغة زائفة ومقولة أخرى لا تقل فسادًا!.

فالحقيقة الساطعة أن الجمهورية الأولى هي جمهورية الثورة (التي قادها جمال عبد الناصر)، والجمهورية الثانية هي جمهورية الثورة المضادة (التي أسسها السادات وكرسها مبارك.. وواصلها «الإخوان»، على نحو ما جرى في أعقاب ثورة 25 يناير 2011). ونحن الآن نتطلع إلى «الجمهورية الثالثة» (جمهورية الثورة من جديد).

ونبدأ نقاشًا..

إن الذين خشوا على مسار ثورة 25 يناير 2011، منذ أول قيامها، من زحف «الثورة المضادة»، المتربصة بها الساعية إلى «إجهادها» «فإجهاضها»، والانقلاب الكامل عليها.. يمكنهم أن يفهموا الآن، خشية وقلق مفجري ثورة 23 يوليو وقيادتها، والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في نجاحها واستكمالها، من محاولات القوى «المضادة للثورة» ـ في الداخل والخارج ـ ضدها، والتي لم تتوقف منذ أول يوم لها في سنة 1952، واستمرت طول الوقت! حتى إنها تمكنت بالفعل، بعد جولات ومعارك ضارية على مدى ثمانية عشر عامًا، من الانقضاض عليها، بل الانقلاب الكامل عليها في فرصة واتتها (ولحظة تحينتها) عند غياب مفجر وقائد الثورة جمال عبد الناصر بالوفاة المباغتة.

وهي ظلت تحاول الانقضاض والإجهاض، طيلة السنوات الأولى بعد رحيل عبد الناصر، لكن ثورة يوليو استمرت تقاوم، وتنجز وتثمر ـ ولو بقوة الدفع الذاتي ـ حتى افتتاحية العبور والاقتحام العظيمة في حرب أكتوبر عام 1973 ـ لكن القوى المضادة للثورة تمكنت، مع الأسف كله، من الانقلاب الرجعي الكامل والردة الحادة (180 درجة) ابتداءً من عام 1974.

إنه العام الأسود الكارثي في تاريخ مصر الحديث، بل الأسوأ منذ عام الاحتلال البريطاني «1882».

حيث بدأت في (1974)، بوضوح وباندفاع، العودة إلى نظام الاستغلال الطبقي من خلال سيطرة شريحة الرأسمالية الطفيلية على الحكم، بإصدار قوانين 1974 التي أعلنت ما سمي «الانفتاح الاقتصادي»، وهو الاسم المستعار لعودة رأسمالية ما قبل ثورة يوليو 1952 بل على نحو طفيلي وأبشع، حيث بدأ في (1974)، بجلاء وبغير خجل، الطريق إلى كامب ديفيد، وسياسة الرضوخ والتهادن الاستسلامي وعزل مصر عن أمتها والانتماء العربي، وعن القضية الوطنية العربية (وفي المقدمة والمركز فلسطين، مما يعني بالطبيعة في الأوان ذاته الأمن القومي المصري)، وقد بدأت أولى الخطوات المهمة الدالة، على ذاك الطريق المضاد للوطنية، الموغل في التبعية، في عام «1974» أيضًا، بما عرف «بمفاوضات الكيلو 101» وفك الاشتباك الأول (ومقولات: 99% من أوراق اللعبة ـ أي القضية ـ في يد أمريكا/ «أكتوبر» آخر الحروب/ المشكلة في الحاجز النفسي بيننا وإسرائيل!.. إلخ).

إن الذين يتحدثون عن الثورة المضادة، منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 الشعبية، يمكنهم ـ خاصة من الأجيال الجديدة ـ أن يدركوا تمامًا معنى تربص، ثم تمكن، قوى الثورة المضادة بالفعل من السيطرة على مصر، ابتداءً من عام 1974 وعلى مدى يقارب الأربعة عقود.

ويمكنهم أن يدركوا تمامًا أن مصر عاشت ثورة 23 يوليو (فقط): منذ «1952» عام قيامها، إلى «1970» عام رحيل قائدها، وعلى الأكثر حتى «1973» عام الثمار الأولى لحرب الاستنزاف (1967 ـ 1970) بافتتاحية العبور وبداية التحرير، التي

سرعان ما أجهضتها سياسة التبعية للانقلاب الرجعي، وإحكام السيطرة للقوى المضادة للثورة التي تزعمها السادات، بل حتى «قبل أن تسكت المدافع»، وتنتهي الحرب بالقبول المتعجل أو المتلهف لقرار الأمم المتحدة (أو الولايات المتحدة!) بوقف إطلاق النار ـ من دون حتى إخطار الشريك السوري في الحرب! (انظر وثائق: رسائل وتعهدات الحاكم المصري المعروفة المشينة للإدارة الأمريكية وكيسنجر وزير خارجيتها).

كما يمكنهم أن يدركوا تمامًا أن ما عايشته مصر بعد ذلك التاريخ (منذ 1974)، لا يمت إلى ثورة يوليو بصلة، إنما هو انقلاب القوى المضادة للثورة عليها، بحلفها الرجعي الواسع محليًا، وإقليميًا، ودوليًا.

يمكنهم في ذات الوقت، أن يدركوا فساد المقولتين، اللتين جرى الترويج لهما في حملة حديثة ضد ثورة 23 يوليو، استمرارًا لسلسلة حملات لم تتوقف قط ـ خاصة منذ 1974 ـ من كل شاكلة وصوب، وشعارات تزييف، تستبدل أو تضيف!.

فما أبأس وأحط مقولة: (الـ 60 سنة الأخيرة.. التي قهرت وأخرت البلاد)!. كما لو أن الثورة التي قادها عبد الناصر، وحقبة الثورة المضادة لها التي أسسها السادات، ثم كرسها مبارك هي شيء واحد وعهد واحد وخط واحد!.

وما أبأس وأحط مقولة: (هيا بنا إلى الجمهورية الثانية)! بينما الحقيقة الساطعة سطوع الشمس ـ لا يغالط فيها إلا كل مغرض بلا أي ضمير، أو جاهل بلا أي وعي! ـ أن مصر مرت في تلك العقود الستة الأخيرة (أي منذ ثورة يوليو)، بالجمهورية الأولى (جمهورية الثورة: قادها عبد الناصر)، ثم الجمهورية الثانية (جمهورية الانقلاب عليها بعهديها: السادات ـ مبارك.. أضيف إليها العهد الثالث للإخوان!).

وإننا لمتطلعون على الرغم من مرحلة التربص المماثل بغية تصفية ثورتنا الجديدة، إلى تأسيس الجمهورية الثالثة... جمهورية ثورة 25 يناير ـ 30 يونيو، التي هي استكمال ـ واستئناف ـ لثورة 23 يوليو، ويجب أن تبدأ من حيث انتهت ثورة 23 يوليو، وأن تحلق وترنو إلى أفق جديد.

فإن انتصار ثورة 25 يناير 2011 ـ 30 يونيو 2013 هو انتصار لثورة جمال عبد الناصر.

بل انتصار لكل حلقات الثورة والحركة الوطنية في التاريخ المصري الحديث والمعاصر.

وعصر ثورة 25 يناير ـ 30 يونيو ينبغي أن يكون حلقة جديدة تستكمل الثورات السابقة الكبرى (الثورة العرابية ـ الثورة الوطنية بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد ـ ثورة 1919 ـ ثورة 23 يوليو)، ولا تكون نقيضًا ـ أو نقضًا ـ لها!.

إن ثورة 23 يوليو هي ثورة طليعة شابة من الجيش، وكانت هذه الطليعة جزءًا أصيلًا نبيلًا من الحركة الوطنية المصرية، التفت حولها الجماهير بقوة ومن اللحظة الأولى فتحولت من حركة ثورية لطليعة إلى ثورة شعب عملاقة، بينما ثورة 25 يناير حركة ثورية لطليعة شابة من الشعب، وهي بدورها جزء أصيل نبيل من الحركة الوطنية المصرية (التي تأججت واستمرت على مدار أربعين سنة ومنذ انتفاضة 1977 إلى هبات وجهود كبيرة كحركة «كفاية»..)، استجابت الجماهير لندائها، فانطلقت منذ اللحظة الأولى كثورة شعبية هادرة باهرة.

ولم تلبث أن انطلقت ثورة 30 يونيو 2013 الشعبية المدهشة «المعجزة» إنقاذًا لثورة 25 يناير، واستكمالًا لها وتأكيدًا عمليًّا لمقولة: ثورة مستمرة حتى انتصارها.

وأية مغازلة لثورة من ثورات الشعب على حساب غيرها، هي محاولة فاشلة ساذجة، وهي إساءة للشعب قبل غيره، فهو صانع ومبدع كل هذه الثورات بطلائعه الشابة الجسورة، وبجماهيره الحاشدة المستبسلة.

إن هؤلاء الذين يرددون المقولتين الفاسدتين (الـ 60 سنة ـ الجمهورية الثانية)، الذين لا يجدون فارقًا بين وطنية وثورية جمال عبد الناصر، وقيادته التاريخية كتجسيد لأمتها وضمير لها، وبين خيانة كل أهداف الأمة والثورة على أيدي (الثنائي السادات ـ مبارك) ورجالهما... هؤلاء لا يرون لعمى أو غباء قلب، لضمير غاب أو مات: ما يراه الشعب بحسه ووجدانه وقلبه وعقله حينما خرج الشعب بملايينه،

يقولون بلسان حالهم وأرواحهم لعبد الناصر عقب «النكسة السياسية» وعلى الرغم من «الهزيمة العسكرية» في 1967 : (ابقَ.. لا نقبل أبدًا التنحي أو هذه الاستقالة المستحيلة!. نثق فيك رغم كل شيء.. وأي قصور أو أخطاء في الحساب، وأية نتائج فاجعة لم نكن نستحقها أو كان يمكن تفادي بعضها، لا يمكن أن تلغي تجربة ثورية عملاقة وملحمة إنسانية كبرى، أو تمس تقديرنا لك.. والتعثر بشدة على الطريق، أمر وارد في أية تجربة وملحمة إنسانية، و في سير القادة النبلاء والأبطال، لكن المهم أن الطريق أصلًا في الاتجاه الصحيح، وأن قيمة الأمة والزعامة تتأكد بالمقدرة على النهوض مجددًا وتجاوز العثرة، وبعزيمة حقيقية، حتى بعد الانتكاس العارض والتعثر الشديد!).

ويودعون، ويدمعون لرحيل عبد الناصر في 1970 ، كما لم يودع ويدمع شعب لقائده، في جنازة شعبية مهيبة لم يشهد لها التاريخ مثيلًا.. بينما هذا الشعب ذاته ودع السادات عند مصرعه، بارتياح ظاهر جلي وتنفس الصعداء.

وهذا الشعب ذاته خرج في يناير. فبراير 2011 بالملايين أيضًا من أجل طرد مبارك من الحكم (أكثر من عشرين مليونًا في الشوارع في كل مصر فضلًا عن ملايين أكثر تتابعهم، وتناصرهم وتقيم اللجان الشعبية في كل مكان، لتحمي بشجاعة وتحضر الأحياء والحياة والبلاد، من فوضى مجنونة متعمدة!). وصمم الشعب وأصر بحسم لا يقبل جدالًا، حتى وإن دفع الثمن عظيمًا غاليًا جدًا مثلما دفع (أكثر من ألف شهيد وأكثر من سبعة آلاف مصاب هم بحق أثمن وأنبل من يملك على الإطلاق)، حتى كان له ما أراد . خلال ثمانية عشر يومًا لا غير . بطرد مبارك طردًا مهينًا، وهي إهانة لا مزيد عليها، وعلى نحو . إجمالًا . هو في ذاته أبأس مصير لحاكم، وأقسى عقوبة لطاغية، وأشد حتى من أية محاكمة أو سجن أودع فيه فيما بعد، مع نجلين كان أحدهما هو الوريث الذي تؤهله العائلة، وتنتظره الزمرة المتسلطة.

فقد كان ميدان التحرير، والميادين المماثلة، أعظم وأرقى وأعدل محاكمة ثورية على الإطلاق، لنظام ولحاكم، على مر التاريخ المصري والإنساني!.

هذا هو موقف الشعب، ونحن جزء منه، و«عن أنفسنا» فإن موقفنا من موقفه، يتطابق معه! ويتناقض مع ذاك البعض من النخب، المتشدق بفجاجة ـ أو بسماجة إن شئت! ـ بأن كله واحد! منذ 1952 إلى 2011، هو «حكم العسكر»، هو حكم «الديكتاتور» و«الفرعون»، وعبد الناصر هو «المستبد العادل» على الأكثر!.

فأولًا: لا يوجد شيء اسمه المستبد العادل؛ فمجرد الاستبداد يعني الظلم.

وثانيًا: كان جمال عبد الناصر هو نائب الشعب الأول في قيادة الدولة، مثل أي نائب حقيقي في برلمان الشعب، وكان جمال عبد الناصر هو خير من مثل الشعب فعلًا، وكان ضميره، وكان عمله كله من أجل صالحه وخيره، وهذا هو (جوهر الديمقراطية)، وكان الناقص والمتعذر وقتها: هو (شكلها).

وكانت غالبية فترة ثورة يوليو ذات طبيعة انتقالية، ومرحلة تحول من مجتمع طبقي متخلف محتل: إلى مجتمع نقيض هو مجتمع الحرية والكفاية والعدل، ولم يكن متاحًا خلالها تحقيق (شكل الديمقراطية) إلى جانب جوهرها.. وكان البحث مستمرًا عن صيغة معاصرة «للديمقراطية السليمة»، ربما تكون أفضل من صيغة الأحزاب القديمة التي عانينا منها قبل (1952). وقد وجد جمال عبد الناصر في أواسط الستينيات أن صيغة (التنظيم ثنائي التركيب: الجماهيري والطليعي) التي طرحها الميثاق في 1962، لم تجد تطبيقًا دقيقًا منشودًا.. حتى قال يومًا قولته: (إن تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي حتى الآن هو تنظيم على الورق!).. بل وفكر في 1964 أن يتفرغ شخصيًا لمهمة بناء التنظيم الثوري بناءً صحيحًا: من أجل هدف سلامة الثورة والحفاظ عليها واستكمال مسيرتها.

يشير إلى ذلك محمد حسنين هيكل بقوله أن جمال عبد الناصر:

> «كان يفكر جديًا في نهاية سنة 1964 في التفرغ للعمل السياسي بالاتحاد الاشتراكي ويتردد في ترشيح نفسه لرياسة الجمهورية في انتخابات مارس سنة 1965»[57].

(57) مقال «بصراحة»، بعنوان «الثورات الأربع.. والنيل الهادئ» ـ الأهرام 1968/4/5

وفي أخريات الستينيات اتجه جديًا ـ والوثائق كلها موجودة وتؤكد ـ إلى فكرة تعددية الأحزاب مجددًا، باعتبارها أفضل ما تم التوصل إليه من صيغ إلى الآن بكل ما لها وما عليها، وبدأ في ذلك بالفعل خطوات ومفاتحات معروفة، مع كل الحرص والتدقيق الواجبين، في ظل وضع مركب متعدد الأبعاد محليًا وإقليميًا وفي عالم الحرب الباردة وصراع القطبين وانعاكساته أو تأثيراته في كل بلد.

وكانت مرحلة حرب التحرير من أجل تحرير التراب الوطني قد عادت (منذ 1967)، فلم تعرف الثورة فترة للبناء والتجديد والبحث عن صيغ مقنعة مبدعة «للديمقراطية السليمة» التي استهدفتها الثورة وتحدث عنها الميثاق، سوى عقد أو أقل (1957 ـ 1966).

إن الذين يتحدثون عن تشابه في «الملامح الدستورية» خلال (الستين سنة الأخيرة) وعن صلاحيات الرئيس فيها وأن الحكام الثلاثة على امتدادها من «العسكر»! هم أناس «شكليون» جدًا، سطحيون (إلى درجة أنهم لا يتوقفون إلا عند «الزي»، وهي درجة وحالة مضحكة بل مزرية!) لا يريدون أن ينفذوا إلى جوهر أو حقيقة: الأشياء والأسماء، السياسات والساسة!.

فضلًا عن طبيعة مرحلة ثورية وشرعية ثورية (ما بين 1952 ـ 1970)، وعن طبيعتها كمرحلة انتقالية، ومع خصوصية وجود قيادة ثورية استثنائية لها ـ ومن ثم ـ علاقة استثنائية بالجماهير، بحجم جمال عبد الناصر وقيمته، وهو نوع وحجم ممن يصطلح عليه بـ «الشخصية التاريخية»، التي لا تتكرر في كل الأمم على مر تاريخها إلا مرة واحدة كل عقود وعقود، وأحيانًا قرون.

إن بعضًا قليلًا من أولئك، يتحدث بذلك بحسن نية، وبعدم إدراك للجوهر، لكن أكثرهم يثيرون ضجيجًا ولغطًا بسوء نية وقصد، وبعداء لسبب أو آخر، لثورة يوليو وقيادتها.

إن كل من يعادي ثورة 23 يوليو، هو بالطبيعة والضرورة يعادي ـ في حقيقته ومهما ادعى ـ ثورة 25 يناير وحركة الثورة العربية الجديدة.

وجزء من حق هذا الشعب علينا - وطنيًا وأخلاقيًا - أن نقوم بالتفنيد كما بالتنديد بحزب: «الـ 60 سنة الأخيرة.. ظلم وظلام»!. حزب: «هيا بنا.. إلى الجمهورية الثانية»!.

فهو حزب إهانة كفاح شعبنا في حقبة زاخرة مشرفة من أعظم ما في تاريخنا كله: الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

حزب الإضرار البالغ بالمجتمع - وخاصة أجياله الصاعدة - لأنه لا شيء يضر مثل المغالطة والتشويش وتزييف الحقيقة وخلط الحابل بالنابل، والتطاول الوقح ضد قيمة نضال الشعب المصري والعربي تحت قيادة جمال عبد الناصر، قبل أن يكون تطاولاً ووقاحة ضد شخص جمال عبد الناصر نفسه، الذي لن يضيره شيء فهو في رحاب ربه.

حزب الذين يغالطون لبغض ومرض في القلب وهوى، أو لا يدركون لسطحية وتهافت رؤى أن جوهر الشعب واحد، الشعب الذي خرج في (1919)، والذي خرج في (1946)، والذي خرج في (9و10 يونيو 1967)، والذي خرج في (28 سبتمبر 1970)، والذي خرج في (18و19 يناير 1977)، والذي خرج في (25 يناير 2011)، والذي خرج في (30 يونيو 2013)، ...، ... .

تبقى كلمة... فنقول لهم!:

نعرف أن في الواقع المصري الراهن أربعة تيارات - أو مدارس - سياسية، ولا يوجد غيرها: هي الليبرالية - الإسلامية - الماركسية - الناصرية.

ونقول (لبعض) الليبراليين والإسلاميين والماركسيين، و(بالتحديد) للذين لا يكفون - من بينهم - عن ترديد الكلام المغشوش الهراء: (سنمضي إلى الجمهورية الثانية! بعد الـ 60 سنة الأخيرة من الهوان!).

نقول لهم: عليكم احترام التيار الرابع، «الناصري»!. لكي يحترمكم!. ولكي تنهض مصر ما بعد ثورة 25 يناير، وما بعد ثورة استكمالها 30 يونيو، بمشاركة

للجميع يتطلبها الواقع، لا تستثني أحدًا، ولا يسيء فيها أحد لأحد بابتذال سياسي وأخلاقي!.

ونقول لهم: بالتأكيد فإن ما قبل الـ 60 سنة، وأنتم تعنون بالطبع ما قبل ثورة 23 يوليو عام 1952، لم يكن جنة الله في أرضه أو الفردوس المفقود، بل زمن الكفاح الوطني الشعبي العظيم من أجل التخلص من الاحتلال البريطاني المهين المهيمن على كل المقدرات والقرارات، ومن فساد القصر الملكي وبقايا وآخر أسرة محمد علي بحكايات العار التي يندى لها الجبين، ومن الثالوث المروع الذي استشرى: الفقر والمرض والجهل، ومن «طبقة النصف في المائة» المميزة المختالة فوق جميع الطبقات والقوى الاجتماعية، والتي تمسك بخناق الجماهير الشعبية وتدوس على رقاب الجميع!.

ونقول لهم: لا نريد بدورنا أن نفتح صفحات سوداء لا يخلو منها تاريخ الليبراليين في مصر والعالم، وصفحات سوداء لا يخلو منها تاريخ التيار السياسي الإسلامي في مصر والعالم، وصفحات سوداء لا يخلو منها تاريخ التيار الماركسي في مصر والعالم! إن ذلك سهل. في المقدور بيسر. لكننا في الحركة الناصرية، ندرك بتعقل ووعي، أن البلاد لا تحتمل في الظروف الراهنة الدقيقة مثل تلك الحروب السهلة العبثية. ولا هذا وقت «الثارات» أو حتى وقت «المناظرات» في أمور من ذلك القبيل!.

ونقول لهم: إنكم لا تكفون عن نشر الأباطيل والتضليل، بأن جمال عبد الناصر والناصرية ويوليو ليس إلا إحدى صور وأمثلة الحكم العسكري أو «حكم العسكر»!.

وعلى حد قول الإخواني المنشق «د. عبد المنعم أبو الفتوح» في الترويج لنفسه عند ترشحه لرئاسة الجمهورية، في اتصاله بإحدى الحلقتين الشهيرتين لفضائية «سي بي سي» اللتين استضافتا المرشح الناصري «حمدين صباحي» (مايو 2012): (أولست تجد مشكلة وحرجًا في أنك تنتمي إلى تيار جمال عبد الناصر، بينما كان هو من وضع صيغة وأساس «حكم العسكر» عام 52 ؟!).

متصورًا أنه بذلك سوف «يحرج» منافسه، مستغلًا بانتهازية غضب الناس والشباب الثائر من «المجلس العسكري» آنذاك، بينما كانت الحلقتان من أكثر ما جذب الجماهير إلى «حمدين» ورفعت أسهمه (.. في الوقت الذي أودت فيه - أو على الأقل أضرت للغاية - المناظرة بفضائية «دريم» بين «أبو الفتوح» و«عمرو موسى» بكليهما، وهما اللذان رفضا، وغيرهما، رفضًا قاطعًا مستهجنًا أن يدخلوا في مناظرة مع «حمدين» تحديدًا!).

ومن عجب أن بعض أهم الشخصيات وأقدرها في تاريخنا المصري الحديث - السياسي وكذلك الثوري - هم ممن يقصدون أو يصفون (بالعسكر)! ذلك التعبير الغريب الشائه الذي يستخدمه البعض عن الجيش المصري أو رجال ثورة يوليو!.

وهو تعبير فيما يظهر بوضوح: ينطوي على شيء من الخفة والاستخفاف، وشيء من الغرض والاستهداف، وشيء من الفجاجة والإسفاف!.

وهم يتحدثون هكذا - بالمغالطة ونوع من «التنطع» - عن جمال عبد الناصر (واضع أساس حكم العسكر على حد تعبير أبو الفتوح)، وعن كل من لا يعجبهم، بينما هؤلاء أنفسهم يتحدثون بتقدير جم وإكبار هائل عن «محمد علي»، وابنه «إبراهيم باشا»، متجاهلين - وليسوا بالطبع جاهلين - أنهما كانا أيضًا بتعبيرهم: «عسكر».. بل «حكم عسكر»!.

وكذلك إذا مدوا أبصارهم إلى الخارج، وجاء ذكر البريطاني «إيفن تشرشل»، أو الأمريكيين «جورج واشنطن» و«دوايت أيزنهاور»، أو الفرنسي «شارل ديجول» وغيرهم.. تحدثوا عنهم باعتداد جم وتوقير واضح، متجاهلين. وبالطبع غير جاهلين بالمرة - أن أولئك بدورهم، هم وفق تعبيرهم: «عسكر»، بل و«حكم عسكر»!.

ولو اتسق هؤلاء مع أنفسهم، لقالوا أن «حكم العسكر» - بتعبيرهم - بدأ في التاريخ الحديث لمصر «بمحمد علي وإبراهيم باشا»، وليس من أول جمال عبد الناصر، ولما مضوا هكذا يكررون ويلوكون المقولة الخائبة: أن ذلك الحكم

«بدأ من ستين سنة».. بل لكانوا لاحظوا على الفور أو تنبهوا، إلى أنه على ذلك النحو.. «بدأ من مائتي سنة»!

وبعدُ، فيقول أستاذنا محمد عودة، بدقة وحكمة، في مقدمته لكتاب «الناصرية وتحديات العصر» تأليف عبد الله إمام[58]:

«كان جواهر لال نهرو الزعيم الهندي الكبير يقول إن ما أحبه في عبد الناصر أنه يتعلم دائمًا.

وتميز عبد الناصر بصدقه المطلق ونهمه المتصل للمعرفة، بالطبع وشجاعته؛ وهذا ما جعل منه رجل الفكر والفعل المؤهل لقيادة أمة في حقبة حاسمة.

كان شعار عبد الناصر الدائم هو التغلغل في الواقع والتفتح على العالم.

والثوري الذي يريد أن يغير جذريًا وجوهريًا عليه أن يعرف واقعه ويغوص فيه إلى القاع. ولا بد أن يمتد برؤيته لكل ما يجري في القارات الخمس.

وقد رحل عبد الناصر مبكرًا وقبل أن يكمل «المشوار» ولكنه ترك لنا دليل فكر وفعل، يمكن أن نتم به الرسالة.

وقد أثبتت حقبة طويلة من الانقلاب المضاد صحة كل ما اكتشفه وطبقه عبد الناصر.

وقد عبأت القوى المعادية في الداخل والخارج طاقاتها ولأقصى مداها لتثبت العكس ولتنهج طريقًا آخر، ولكن تعثر «المسار» وتخبط وانتهى إلى المعاناة الأليمة القاتمة ودفعت البلاد أغلى ثمن.

وتحقق وتأكد أنه ليس للأمة طريقًا آخر سوى الذي شقه لها جمال عبد الناصر».

(58) دار رؤى اليوسف عام 1988.

كذلك، فكم كان محقًا وصادقًا، «عودة» أستاذنا النبيل الحاضر دائمًا حينما قال مختتمًا كتابه الاستثنائي «الوعي المفقود» [59]:

«.. ولا يضير عبد الناصر أن يكتب ضده بضعة كتب صفراء حمقاء. إن ما يكتب عنه في الجانب الآخر لا ينتهي».

(59) دار القاهرة للثقافة العربية عام 1975.